PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Journal Masr**
DATE:	**18-October-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**New system to eradicate counterfeit drugs in Egypt**
PAGE:	**14**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Mahmoud Ibrahim**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

بعد أن وصل حجم الأدوية منتهية الصلاحية إلى مليار جنيه

منظومة جديدة للقضاء على الأدوية المغشوشة فى مصر

نقيب الصيادلة: الأدوية المغشوشة تمثل 10٪ من حجم السوق

تحقيق | محمود إبراهيم:

أطلقت غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع نقابة الصيادلة وشركات الأدوية ورابطة موزعى الأدوية منظومة جديدة لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحية والتى ستطبق بداية من 17 أكتوبر الجارى، بالتزامن مع إطلاق مشروع «غسيل السوق» لمدة 6 أشهر للقضاء على الأدوية منتهية الصلاحية من السوق المصرية.

وأكد الخبراء والمتخصصون أن المنظومة الجديدة خطوة جيدة لخدمة المرضى المصريين والقضاء على الأدوية منتهية الصلاحية بالسوق المصرية، وإعادة الثقة بالدواء المصرى وسمعته داخليًا وخارجيًا وسد منافذ الأدوية المغشوشة، والتى تقدر بنسبة 10% من حجم السوق، وأشاروا إلى أن حجم الأدوية منتهية الصلاحية بالسوق المصرية يصل إلى 600 مليار جنيه، وهى تهدد صحة المواطنين، وأن سياسة استرجاع الأدوية تتم بإشراف وزارة الصحة، وينفذ وفق سياسة تجارية بالأساس بهدف الحفاظ على اقتصاديات الصيدليات.

أكد الدكتور هشام حسن، منسق اللجنة المشرفة على منظومة «غسيل السوق» لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات، أن المنظومة الجديدة تستهدف خدمة المريض المصرى والتخلص من الأدوية منتهية الصلاحية والمغشوشة والتصدى لها بالسوق المصرية.

وأشار «حسن» إلى أن المنظومة الجديدة تمت برعاية وزارة الصحة وبمشاركة جميع أطراف تصنيع وإنتاج وتسويق وتوزيع الأدوية، حيث تشارك بها رابطة موزعى الأدوية، وغرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات المصرية، وشركات التصنيع، ونقابة الصيادلة.

وأكد منسق اللجنة وضع سياسة جديدة لاسترجاع الأدوية وتطبق على مشتريات الأدوية بداية من 17 أكتوبر الجارى، وأن المنظومة الجديدة محصلة لاجتماعات ومباحثات طويلة بين أطراف السوق وستكون هناك مهلة لغسيل السوق من الأدوية منتهية الصلاحية خلال 6 أشهر، وبالتزامن معها ستطبق سياسة مرتجعات الأدوية الجديدة والتى تقوم على محددين رئيسيين هما حق الصيدلى فى تسليم المرتجع للمنتج أو موزع الأدوية بشرط توافر

خيرى عبد الدايم

فاتورة للأدوية منتهية الصلاحية دون حد أقصى للكمية.

منظومة جديدة

أكد الدكتور أسامة رستم، مستشار لجنة منظومة «غسيل السوق» لاسترجاع الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات، ونائب رئيس غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات المصرية بدء تنفيذ المنظومة الجديدة خلال 17 أكتوبر الجارى.

وقال إن مفهوم «غسيل السوق» مصطلح مصرى 100% وهو يعنى أن نقبل أى كمية من الأدوية منتهية الصلاحية دون شرط الفاتورة أو معرفة جهتها بهدف سحب كميات الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات وتعويض الصيدلى خلال فترة محددة وهى 6 أشهر، ويتم قبول المرتجعات منتهية الصلاحية بدون التقييد بتاريخ التصنيع.

وأشار إلى أن اللجنة المشرفة على المشروع ستكون فى حال انعقاد دائم وستتابع بشكل يومى تنفيذ المشروع وإزالة أى عقبات أو مشاكل قد تطرأ خلال التنفيذ.

وتابع أن سياسة استرجاع الأدوية تتم بإشراف وزارة الصحة، وتنفذ وفق سياسة تجارية بالأساس بهدف الحفاظ على اقتصاديات الصيدليات، وأشار إلى أن سياسة المرتجعات الجديدة ستكون ملزمة لكل الأطراف وهى تشترط وجود فاتورة للأدوية، مشيرا إلى أن «غسيل السوق» مرحلة انتقالية تمهيدا لتطبيق سياسة الاسترجاع الجديدة بهدف الحفاظ على حقوق المرضى وبث الثقة فى جميع الصيدليات وأن تكون هناك مصداقية بسوق الدواء المصرية بنسبة مائة فى المائة، وخاصة أن الصيدليات هى المنافذ الرسمية لتوزيع الأدوية.

وأكد «رستم» أن سياسة المرتجعات ستقوم على أن الصيدلى مسئول بشكل كامل عن حسن إدارة الصيدلية بحيث يتعامل مع شركات الأدوية وأن يوازن بين مشترياته وقدرته البيعية، وأن يحتفظ بفاتورة شراء الأدوية، حيث إنه لن تقبل مرتجعات الأدوية منتهية الصلاحية بدون فاتورة دالة على الشراء من الشركة المنتجة أو أحد موزعيها المتعمدين، وكل عبوة دواء مرتجعة لابد أن تكون مختومة بختم الصيدلية ويتم استرجاع الأصناف منتهية المفعول، ويتم تعويض الصيدلى خلال فترة زمنية تتراوح ما بين 3 و 4 شهور.

وأضاف «رستم»: «إذا ثبت أن المستحضرات بها غش تجارى أو مهربة من الخارج ولها مثيل مصنع فى مصر سيتم إبلاغ الصيدلى بذلك ولا تتم إعادتها له ولا يحصل على تعويض وتعدم بواسطة الشركة»، لافتا إلى أنه عند تعويض الصيدلى يؤخذ فى الاعتبار نسبة الأدوية المجانية التى توزعها الشركات المنتجة وتقبل العبوات الأصلية ومن حق الشركات المنتجة أن تحدد الجهة التى يسمح لها باستلام المرتجعات.

وأوضح أن المرتجعات تقبل فقط بعد انتهاء صلاحيتها وبحد أقصى 6 شهور من تاريخ انتهاء الصلاحية وتقبل المرتجعات منتهية الصلاحية بدون حد أقصى فى الكمية طالما هناك مستند دال على الشراء من الشركة المنتجة أو أحد الموزعين المعتمدين لدى الشركة.

وأكد أن منظومة استرجاع الأدوية منتهية الصلاحية لا تطبق على الأدوية المستوردة لأن هذه الأدوية لا تخضع لسلطة غرفة صناعة الدواء أو الشركات المنتجة محليا، ونسعى للوصول لحلول فى هذا الشأن مع المستوردين، ويشير رستم إلى أن حجم الأدوية منتهية الصلاحية فى مصر تقدر بحوالى 600 مليون جنيه ويقدرها آخرون بمليار جنيه ولكن لا توجد إحصائية دقيقة حتى الآن، مشيرا إلى أن نقابة الصيادلة مسئولة عن إبلاغ أصحاب الصيدليات بقواعد المنظومة الجديدة وموعد بدء تنفيذها.

هدف وطنى

من جانبه قال الدكتور محيى عبيد، نقيب الصيادلة، إن المنظومة الجديدة تستهدف القضاء على الأدوية منتهية الصلاحية وهو هدف وطنى لخدمة المرضى المصريين، وأيضا خلق ثقة من المواطنين فى الصيدليات المصرية، لافتا إلى أن المنظومة الجديدة تمت بالتوافق مع أطراف عملية إنتاج وتسويق وبيع الأدوية حتى لا يشعر الصيدلى بأنه مظلوم نتيجة تراكم الأدوية منتهية الصلاحية وعدم ضمان حقوق الصيدلى وإلتزام شركات الأدوية باستلام المرتجعات.